التطورات السياسية في إيران قبيل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩

م.د. عصام كاظم عبدالرضا م. د. سلام خسرو جوامير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

الملخص:

يرمي هذا البحث دراسة وتحليل التطورات السياسية التي شهدتها إيران قبيل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وكان لها الدور الأساس لسقوط العاهل البهلوي الثاني بعد ان فقد هذا النظام مبررات بقاءه واستمراره في السلطة، ولم يعد قادراً على مواجهة انتفاضة الإيرانيين الذين قدموا تضحيات كبيرة من أجل إقامة نظام جديد على انقاضه .

المقدمة:

تُعدُّ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ واحدة من أهم الأحداث التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين، فقد استطاعت اسقاط واحداً من أعتى الأنظمة الدكتاتورية لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم بأسره، وأقامت نظاماً جديداً بدلاً منه، لينتهي والى الأبد حكم الأسرة البهلوية الذي استمر من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٧٩.

برهن الانهيار السريع للنظام البهلوي برمته في شباط عام ١٩٧٩ على ان الحكم، كان في حقيقته بعيداً عن الواقع الذي كانت تعيشه إيران، كما أن هذا الانهيار برهن أيضاً على المدى الذي كان فيه الشاه محمد رضا بهلوي بمنأى عن طموحات الشعب الإيراني وتطلعاته، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي الذي حكم البلاد وسياسته الداخلية القائمة على أساس اضطهاد وقمع الإيرانيين وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية.

يهدف هذا البحث إلى استعراض وتحليل الأحداث التي شهدتها إيران قبيل قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، والتي مهدت لسقوط العاهل البهلوي الثاني بعد أن فقد هذا النظام مبررات بقاءه في السلطة، ولم تنفعه ترسانة الأسلحة ومعامل القوة النووية ودعم القوى الغربية له، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و" إسرائيل"، فأضحى سقوطه نتيجة حتمية لحركة الشعب الإيراني وتضحياته الكبيرة في سبيل إقامة نظام جمهوري إسلامي بديلاً عن النظام الملكي الشاهنشاهي المستبد.

جلبت الأهمية التاريخية للثورة الإسلامية في إيران انتباه المؤرخين الإيرانيين والأجانب، فقلما يوجد حدث في تاريخ ايران المعاصر حظي بالبحث والدراسة – وما يزال – ما حظيت بهما أحداثها، ويكفي أن نذكر أن أكثر من أطروحة على الصعيد الجامعي في خارج إيران كتبت عنها،

بل إنَّ اطروحة جامعية نوقشت في جامعة (السوربون) تناولت فقط الشعارات التي كتبت في شهر واحد على جدران العاصمة الإيرانية، ونالت درجة (الامتياز) للأهمية موضوعها وحيويته.

إنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ من الأحداث التاريخية التي لا يمكن حصرها في إطار محلي صغير لان هذه الثورة، وفي ضوء قانون الترابط الأفقي بين الأحداث، تأثرت بتطورات وأحداث خارجية، وأثرت في أحداث خارجية بدرجات متفاوتة حتمتها ظروف الزمن والمكان، الأمر الذي يستدعي تحليل الظروف التي سبقت قيامها لان هذه الظروف هي التي مهدت لانطلاقتها في عام ١٩٧٨،ولم تنته إلا بإسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وتحوله إلى نقطة سوداء في احشاء التاريخ .

عوامل التحرك الجماهيري الإيراني قبيل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩:

مثلت التظاهرات الجماهيرية التي اجتاحت المدن الإيرانية طوال الأشهر التي سبقت قيام الثورة الإيرانية تحديا لعدد من الأساطير التي استغرق صنعها خمسا وعشرين سنة ، فمنذ الانقلاب العسكري الذي دبرته الاستخبارات البريطانية والمخابرات الأمريكية عام ١٩٥٣[١] والنظام الإيراني يصور نفسه للعالم الخارجي بوصفه (جزيرة من الاستقرار في بحر من فوضى العالم الثالث) وبأنه يتبع (ديمقراطية موجهة ومستنيرة)، وبأنه يقوم بتحقيق (معجزة اقتصادية) وانه يقوم بالقضاء على (اللامساواة الاقطاعية) عن طريق تطبيق (إصلاحات اجتماعية مكثفة) و(توزيع الأراضي)، لكن ذلك لم يكن سوى دعاية فارغة، لا حقيقة لها على أرض الواقع[٢].

ادى الازدهار النفطي في المدة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ إلى تضخم حاد في ارقام الناتج القومي العام والاعتمادات العسكرية ، ومعامل القوة النووية، ودفع الوزراء لكي يكرروا في اصرار" وبوجوه جادة لا اثر فيها لضحك او سخرية"، انه في خلال جيل واحد ستفوق مستويات المعيشة في ايران مثيلاتها في اليابان ، وان انتاج الصلب في ايران سيزيد عن انتاج الصلب في أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي مجتمعين[٣] . وكان رجال البلاط يعلنون ان البلاد تمر بـ ((ثورة ثقافية اكثر عمقا من ثورة الصين الثقافية)) ، وان ((الثورة الشعبية الشاهنشاهية)) اكثر شمولا من اية ثورة اخرى، كما كان منظرو حزب ((النهضة)) الحاكم يؤكدون ان الشاه قد خلق عن طريق نظام الحزب الواحد ((علاقة عضوية مع الجماهير))، وان ((البهلوية)) تفوق كافة الايدولوجيات الاخرى لأنها تجمع افضل ما في الرأسمالية والاشتراكية[٤] . وكان الجميع يكيلون المديح والثناء لجلالة الامبراطور ليس فقط بوصفه ((قائداً عسكريا لامعاً)) بل وايضا بوصفه زعيما سياسيا جليلا خارقا وانه ((نور الجنس الارى الوحيد)) ((اريامهر))، في الوقت الذي كان فيه الشاه يتفاخر بان بلاده " ستكون في عام ٢٠٠٠ واحدة من الدول العظمى الخمس في العالم"[٥].

ولكن ادعاءات الشاه كانت تفوق، بالرغم من ذلك، ادعاءات الحاشية، فقد اعلن الشاه محمد رضا بهلوي ان ايران سوف تحتل في عام ١٩٨٠ المرتبة الخامسة في العالم من حيث القوة العسكرية ، وان دخل الفرد في ايران في عام ١٩٨٦ سوف يصبح مثل الفرد في المانيا الغربية متجاهلاً حقيقة ان دخل الفرد في ايران لم يزد كثيرا برغم الاف الملايين من الجنيهات التي كانت تبعثر على التسليح والبذخ الشاهنشاهي كما صرح ايضا بان المجتمع الذي يقوم ببنائه ارقى من كل المجتمعات الماضية والقائمة؛ لأنَّه نجح في القضاء على ((مفهوم الطبقة والصراع الطبقي))[٦] . كما كان يلقي المحاضرات على الصحفيين الاوربيين عن كيف ادى (التحرر)) الى تأكل وانهيار الديمقراطيات الغربية وعن كيف ان الزعامة ((المستنيرة)) التي تفرض النظام والقانون قد وضعت ايران على طريق ((حضارة عظمى جديدة))[٧] . ومن اجل الاسراع بقدوم هذا ((المجتمع المتقدم الجديد)) قام الشاه بإحلال تقويم امبراطوري جديد محل التقويم التقليدي الديني، قافزا بذلك، وفي خطوة واحدة من عام ١٣٥٥ الى عام ٢٥٣٥ ، الامر الذي كان حريا ان يصيب سحرة القرون الوسطى بالذهول والحسد[٨] . وفي نفس الوقت ، كانت الصحف الامريكية وخاصة جريدة "New York Times" تعامل التصريحات الحكومية بوصفها انباء لا يرقى اليها الشك ، وتفرد الصفحات للدعاية الصادرة عن رجال البلاط مخفية بذلك عن قراءها الحقائق القاسية عن الوضع في ايران[٩]. وكانت هذه الصحف تنشر الكثير عن ((الاصلاح الزراعي)) و((فرق مكافحة الامية)) و ((الحملات الموجهة ضد الفساد)) و ((الاهتمام الشاهنشاهي بالمساواة الاجتماعية)) ولكنها لم تكن تذكر- الا نادرا_ ان ٨٠ % من العائلات الريفية لازالت من المعدمين او شبة المعدمين، وان نسبة الأمية تزيد عن ٦٠ %[١٠]. كما ان هذه الصحف لم تذكر سوى القليل عن الفضائح المالية التي يتورط فيها افراد الاسرة المالكة ، وسوى القليل جدا عن اتساع الفروق في الدخول، الأمر الذي جعل ايران واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط التي تعاني من اتساع هوة التناقض الطبقي، وسحق الفئات الفقيرة من قبل الطبقات المرفهة[١١].

أزمة الطبقات المتوسطة (١٩٧٣ _ ١٩٧٧) :

منذ انقلاب عام ١٩٥٣ والعداء يتزايد بين الشاه وبين الطبقة المتوسطة الحضرية . فالطبقة المتوسطة التي تتقاضى الرواتب _ ويبلغ تعدادها مليون نسمة في عام ١٩٧٧ بين محام وطبيب وموظف حكومي ومثقف ومدرس وطالب جامعي _ تنظر الى النظم الملكية بوجه عام بوصفها من مخلفات الماضي كما انها _ بشكل خاص _ تعد النظام الملكي في ايران نظاما غير شرعياً؛ لأنَّه استولى على السلطة بإسقاط حكومة الدكتور " مصدق " الشرعية اما الطبقة المتوسطة التجارية _ والتي يبلغ تعدادها نحو مليون ونصف مليون نسمة بين صاحب متجر وتاجر ومرابي صغير

وصاحب ورشة وحرفي ورجل دين _ فان بيروقراطية النظام المتعاظمة وتمجيد الملكية ومحاكاة الذوق الغربي كانت تزعزع اركان روابطهم ومقدساتهم الدينية وثقافتهم الشعبية[١٢] . وكانت هاتان الفئتان من فئات الطبقة المتوسطة تنظران الى النظام القائم لا بوصفه نظاما فاسدا فحسب، بل انه يخدم ايضا مصالح المستثمرين الاجانب والرأسماليين الكومبرادور والرأسماليين الغربيين[١٣] .

كان الشاه في ستينيات القرن العشرين يستخدم سياسة (العصا والجزرة) على نطاق واسع من اجل احتواء سخط الطبقة المتوسطة فقد قام من ناحية ، بحظر التنظيمات السياسية المعارضة وسجن قادتها وزعمائها واحالتهم الى المحاكم العسكرية وجعل من كسب الرزق سيفا معلقا على الرؤوس بان جعل شغل جميع الوظائف المدنية قاصرا على من يحصلون على شهادة "براءة" من اجهزة الامن ومن ناحية اخرى ، قام الشاه بزيادة الرواتب الحكومية وتوسيع نطاق بيروقراطية الدولة واغداق الامتيازات العينية للموظفين والمنح الدراسية للطلاب وشجع على نمو مجتمع استهلاكي قائم على المحاكاة اعمدته السيارات الفارهة ومكيفات الهواء وادوات التجميل والزينة الخارجية والفنادق المترفة والملاهي الليلية ودور السينما الفاخرة، وفي الواقع ،ان الشاه بهذه الوسائل حاول رشوة افراد الطبقة المتوسطة اللاسياسيين[١٤].

ومن المثير للسخرية ان الازدهار النفطي الذي وقع في اوائل السبعينات هو الذي قوض دعائم الرخاء الاقتصادي للطبقة المتوسطة، فقد استخدمت الحكومة الكميات الهائلة من الدولارات النفطية لتنفيذ برنامج التصنيع السريع العسكري، وقد ادى ذلك الى استنزاف المعروض من قوة العمل الحضرية وارتفاع اجور العمال الصناعيين، وأدى ذلك ، بدوره الى جذب العمال الزراعيين الى المدن ، الامر الذي نتج عنه استنزاف قوة العمل الريفية وانخفاض الانتاج الزراعي الذي ظل يعاني من الركود حقبة من الزمن بسبب اهمال الحكومة[١٥] وادت الازمة الزراعية والنقص الحاد في قوة العمل الزراعية فضلًا عن الانفاق الحكومي المتزايد الى ارتفاع اسعار المأكولات، ووفقا للبيانات الحكومية ، ارتفعت مؤشرات اسعار الجملة من ٧٥% في عام ١٩٧٢ الى ١٠٠% عام ١٩٧٤ ، ثم الى ١٢٠% عام ١٩٧٦[١٦] . اما الاقتصاديون الاجانب فانهم اعتقدوا ان مؤشرات اسعار الجملة وصلت الى ٢٠% عام ١٩٧٣ و٢٥% عام ١٩٧٤ و٣٥% عام ١٩٧٥ وكل عام يعتقدون ان اسعار الجملة قد ارتفعت بنسبة ١٥% عام ١٩٧٢ و ١٩٧٦ و٢٥% عام ١٩٧٧[١٧] . كما خسرت الطبقة المتوسطة ايضا من جراء ارتفاع نفقات الاسكان واسعار البضائع المصنعة، وهو امر زاده سوءاً تدفق مايربو على ٥٠,٠٠٠ فنياً وخبيراً عسكريا على البلاد، فقد قدرت احدى الصحف اللندنية ان الايجارات في المناطق السكنية قد ارتفعت بمقدار ٣٠٠% خلال خمسة اعوام وانه في عام ١٩٧٦ اصبح على العائلة من الطبقة المتوسطة ان تنفق نحو ٥٠% من دخلها السنوي على الاسكان[١٨].

ألقت الحكومة الايرانية مسؤولية ارتفاع الاسعار على عاتق تجار الجملة واصحاب المتاجر والباعة المتجولين، وحاولت الحكومة تجميد الاسعار وسط ضجة اعلامية واسعة قامت اثناءها المحاكم بإصدار احكام بغرامات مالية على حفنة من رجال الاعمال من اصحاب الملايين ، كما نظمت الشرطة عصابات من الفتوات وارباب السوابق لمحاربة ((التجار المستغلين))[١٩] . وقامت هذه (العصابات) الحكومية بإرهاب الالاف من صغار التجار واصحاب المتاجر والباعة المتجولين، كما مارست الحكومة الضغوط على التجار كي ينضموا الى (حزب النهضة) الحاكم ، واجبرت التجار والحرفيين على الانضمام الى غرفة الروابط المهنية التي اقامتها[٢٠] .

التحرك الجماهيري من المعارضة السلبية الى المعارضة الايجابية :

بينما كان التضخم يضاعف من سخط الطبقة المتوسطة ، اجبرت عدة عوامل خارجية مختلفة الشاه على ادخال قدر من الليبرالية على دولته البوليسية. ففي منتصف السبعينات من القرن الماضي، بدأت " منظمة العفو الدولية "، التي كانت فيما مضى تركز اهتمامها على البلدان الشيوعية تحول اهتمامها الى الانظمة الدكتاتورية الموالية للولايات المتحدة والقائمة في بلدان مثل ايران وشيلى واندنوسيا[٢١]. كما قامت " لجنة القانونيين الدولية " بإدانة نظام الشاه بسبب" استخدامه المضطرد للتعذيب " ولامتناعه " عن توفير الضمانات والحقوق السياسية والمدنية الاساسية للمواطنين " كما انتقدت " العصبة الدولية لحقوق الانسان " وهي منظمة تتبع الامم المتحدة – الشاه بسبب " الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان " وطالبته بـ"اصلاح الوضع المشين فيما يتعلق بحقوق الانسان في ايران .[٢٢] فضلاً عن ذلك فان الرئيس جيمي كارتر قام ، في المراحل الاخيرة من حملته الانتخابية عام ١٩٧٦ ، بذكر ايران –وبشكل خاص – بوصفها "احدى البلدان الموالية للولايات المتحدة التي تنتهك فيها حقوق الانسان"[٢٣]. وكان اعضاء الكونجرس يرفعون اصواتهم ، بين الحين والاخر ، معبرين عن قلقهم حول اعتماد قدر كبير من المصالح الامريكية على رجل لا يتمتع بتأييد شعبي[٢٤] . واعلن سبيجنيو بريجنيسكي مستشار كارتر لشؤون الامن القومي ، انه من الافضل كثيرا للمصالح الامريكية ان تعي الانظمة الدكتاتورية في بلدان مثل ايران والبرازيل واندنوسيا الدروس المستفادة مما حدث في اسبانيا والبرتغال واليونان ، وتبدا في اقامة انظمة تستند على تعدد الاحزاب[٢٥]. وقد استجاب الشاه لهذه الضغوط الخارجية، لأنَّه لم يكن يريد ان يفسد "علاقاته الخاصة" مع البيت الابيض ،وكذلك بسبب رغبته الجارفة في مواصلة شراء الاسلحة المتطورة . فضلاً عن ذلك فانه كان يخشى ان تشوه صورته بوصفه "ليبراليا" "متحضرا" و"مصلحا" وان تحل محلها صورته بوصفه "بربريا" "وفاشيا" و"وغير متحضر"[٢٦]. وهكذا فقد قام في شهر اذار ١٩٧٧ بإصدار عفو عن ٢٥٦ مسجونا سياسيا، وفي شهر أيار من العام نفسه ، سمح لعدد من

المحامين الاجانب بحضور محاكمة أحد عشر متهما سياسيا من المعارضين، وفي الشهر نفسه ١٩٧٧ استقبل " مارتن انالز" " ممثل" منظمة العفو الدولية ، وعقب تلك المقابلة ، ادان الشاه علانية استخدام وسائل التعذيب ، وسمح لهيئة الصليب الاحمر الدولية بزيارة المسجونين السياسيين ثم استقبل ايضا "وليام بتلر " ممثل "لجنة القانونيين الدولية " وفي اوائل شهر حزيران١٩٧٧[٢٧]، اعلن قادة " حزب النهضة" انهم يرحبون بـ"النقاش الحر" و"النقد البناء " . وفي الشهر نفسه قامت الحكومة بإدخال تعديلات هامة على قانون الاجراءات الخاص بالمحاكم العسكرية . وتقضي هذه التعديلات بالسماح للمتهمين من المدنيين المقدمين للمحاكم العسكرية بحرية اختيار محامين مدنيين بشرط ان تعتمدهم المحكمة ، وان يضع بعض المقبوض عليهم محامين وان يحسم القضاة قضاياهم في خلال ٢٤ ساعة من القبض عليهم ، وبإضفاء الحصانة على محامي الدفاع بالنسبة لأقوالهم في اثناء المحاكمة ، وبعلنية جلسات المحاكمة ما لم يعرض ذلك "الامن العام" للخطر، وعقب صدور هذه التعديلات، صرح الشاه بشكل غير رسمي ، لعدد من المحامين الاجانب باتجاه النية الى تقديم المتهمين المدنيين للمحاكمة امام محاكم مدنية تعقد جلساتها علنا ما لم يعرض ذلك " الامن العام" للخطر[٢٨] .

شجعت كل هذه العوامل ، فضلًا عن الاعتقاد الشائع بان الادارة الامريكية الجديدة ترغب في اقامة معارضة معتدلة في طهران –على ظهور تجمعات للمعارضة من الاحزاب القديمة ففي شهر حزيران ١٩٧٧ ، اعلن ٥٣ محاميا – يقف على رأسهم ثلاثة من زعماء " الجبهة الوطنية" – عن تشكيل "لجنة تحقيق " مستقلة للتحقيق في تدخل الحكومة في شؤون القضاء وفي شهر حزيران من نفس العام ، قام اربعون من الكتاب والادباء واساتذة الجامعة البارزين بإعادة تكوين "رابطة الكتاب " التي حلتها الشرطة السرية "السافاك "[٢٩] في الستينات . وفي بياناتهم الذي اصدروها بهذه المناسبة ، انتقد هؤلاء الكتاب البارزين الحكومة بسبب انتهاكها الدائم للقوانين الدستورية وطالبوا بالترخيص لهم بإصدار مجلة لا تخضع للرقابة وبالاعتراف رسميا برابطتهم[٣٠]. وكان هؤلاء الكتاب الاربعون يمثلون قطاعا عريضا من التيارات السياسية المختلفة ، ويضمون بين صفوفهم كتابا دينيين ومثقفين علمانيين من اعضاء "الجبهة الوطنية" ، واعضاء سابقين في حزب "تودة " وهو التنظيم الشيوعي الرئيسي ، واعضاء عاملين في "الجمعية الاشتراكية " – وهي تنظيم ماركسي مستقل– وذلك الى جانب عدد من الكتاب الشبان الذين لم يشاركوا في النشاط السياسي الذي كان قائما في اوائل الخمسينات[٣١]. وبعد مرور ثلاثة ايام على اعادة تكوين " رابطة الكتاب " قام وزيران سابقان في حكومة مصدق، فضلاً عن زعيم حزب "ايران الكبرى " بتوجيه رسالة مفتوحة الى الشاه اشتكوا فيها من ان "الاستبداد الفردي " يهدد حقوق الانسان في البلاد ، وان التضخم يهدد مستوى معيشة المواطنين ، وان اهمال الحكومة للزراعة هو الذي يخلق الازمات في السلع

الغذائية[٣٢]. وفي الوقت نفسه، قام محام عسكري سابق – كان قد صدر ضده حكم بالسجن لمدة ستة اعوام عام ١٩٦١ بسبب حماسه الفائق في دفاعه عن موكليه المقدمين الى المحاكم العسكرية – بتوجيه رسالة مفتوحة اخرى الى الامبراطور أوضح فيها الفساد السائد في القيادات الحاكمة[٣٣].

تعاظمت هذه النشاطات – والتي كان يتم سحقها دون رحمة فيما مضى – في شهور صيف عام ١٩٧٧، فقد قام الناشرون بتكوين "التجمع من اجل حرية الكتب والفكر"، كذلك اعلن التجار في سوق طهران عن تكوين " جمعية التجار واصحاب المتاجر والحرفيين "وادانوا" حزب النهضة " الحاكم لمحاولته خنق نشاط طوائف الاعمال بإنشائه "غرفة الروابط المهنية " ودعا أربعة وستين محاميا انشاء جمعية مستقلة للمحامين الايرانيين وقاموا بتوزيع بيان اشتكوا فيه من عدم الرد على رسالتهم السابقة ومن ان الحكومة لا تزال تواصل "توجيه الضربات الى القضاء" ، وان السلطة التنفيذية تنتهك القوانين الدستورية بشكل دائم . كما انشأ تسعة وعشرون مثقفا بارزا " اللجنة الايرانية للدفاع عن الحرية وحقوق الانسان" ووجهت اللجنة خطابا مفتوحا الى "كورت فالدهايم " ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، اوضحت فيه بشكل تفصيلي كيف ينتهك النظام الايراني – بشكل منهجي ودائم – حقوق الانسان الاساسية عن طريق استخدام وسائل التعذيب وفرض الرقابة على المطبوعات والاعتقال التعسفي ومحاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية[٣٥]. كذلك قام حزب "تودة " بتاسيس صحيفة في طهران تحت اسم "تويد" (أي الانباء الطيبة)، اما المنظمات الفدائية الرئيسية الثلاث – وهي منظمة "فدائيي " الماركسية ومنظمة "مجاهدين" الاسلامية والمنظمة الماوية – المنشقة عن الاخيرة – فقد اخذت تقوم بتوزيع منشوراتها ومطبوعاتها المطبوعة على جهاز "اكسيروكس" علنا في الجامعات والمدارس[٣٦]. واعلن السياسيون القدامى من مرحلة مصدق – وخاصة اعضاء "حزب ايران " المحظور و " حزب ايران الكبرى الايراني " و" الجمعية الاشتراكية " عن انشاء " اتحاد قوى الجبهة الوطنية " . وقد دعت الصحيفة الناطقة بلسان هذا الاتحاد– وتحمل اسم " خبر نامة" (أي الرسالة الخبرية) الى تطبيق القوانين الدستورية فورا[٣٧] . واذا كانت "رابطة الكتاب " قد فشلت في الحصول على اعتراف رسمي بها ، فقد نجحت في تنظيم ستة عشر ندوة شعرية قام فيها شعراء المعارضة البارزين – ومنهم من قضى اعواما في سجون الشاه بسبب نشاطهم السياسي – بإلقاء اشعارهم[٣٨] . وقد اجتذبت هذه الندوات جماهير غفيرة من المواطنين والذين كثيرا ما تجاوز عددهم ١٥٫٠٠٠ نسمة وقد سجلت هذه الندوات – التي اقيمت في العاصمة طهران – على "كاسيت" وتم توزيعها في كافة انحاء البلاد، لان الدولة التي كانت تسيطر على الاذاعة والصحف والتلفزيون لم تكن لها سيطرة على جهاز التسجيل او الالة " الاكسيروكس"[٣٩].

بالمقابل قام الزعماء الدينيون في عام ١٩٧٧ ، وقد شجعهم نشاط الانتليجنتسيا (الفئة المثقفة)[٤٠] بعقد اجتماع في مدينة "قم" المقدسة اعلنوا فيه مطالبهم، وتجنب البرنامج المطبوع

لهؤلاء الزعماء المسائل التي قد تكون محل خلاف مع الانتلجنتسيا مثل قضايا الحجاب وتعدد الزوجات والاصلاح الزراعي، وبدلا من ذلك ، حدد البرنامج الاثنى عشر مطلبا الجوانب الاتية: تطبيق الدستور –الفصل بين السلطات الغاء مكتب الرقابة – حرية القول – حرية المواطنين في انشاء الروابط الدينية – حل حزب " النهضة" – اعادة فتح جامعة طهران (التي كانت قد اغلقت عقب الندوات الشعرية السالفة الذكر) – حظر استخدام العنف ضد الطلاب من جانب الشرطة – تقديم الدولة مساعدات مالية للمزارعين – اعادة فتح معهد " فوزية "الديني في "قم" والذي كانت الشرطة قد اغلقته –اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين – عودة "اية الله الخميني "[٤١] زعيم المعارضة الدينية الذي نفاه النظام من البلاد عام ١٩٦٣ وبعد قراءة البرنامج الذي يتضمن هذه المطالب ، خرج المجتمعون من المسجد الذي عقد به الاجتماع وحاول ٤٠٠٠ منهم القيام بمسيرة سلمية في شوارع المدينة، وكانت هذه هي نقطة البداية لمسيرة المظاهرات التي شهدتها المدن الايرانية وعرفت باسم (المظاهرات الاربعينية)[٤٢] .

تنظيمات المعارضة:

اذا كانت المظاهرات تمثل تعبيرا تلقائيا من جانب الجماهير غير المنظمة، فان مجرى الازمة سوف تحدده ، جزيئات استراتيجية وتكتيكات المعارضة المنظمة، ورغم ان خمسة وعشرين عاما من القمع المتواصل الذي مارسه نظام محمد رضا بهلوي قد ادت الى تمزيق المعارضة الى عدد كبير من المنظمات والاحزاب الصغيرة ، فانه يمكن مع ذلك تحديد ثلاث قوى رئيسية تمثلت المعارضة وهي[٤٣] :

الزعماء الدينيون الذين يتمتعون بتأييد واسع بين صفوف الطبقة المتوسطة التي تتقاضى الرواتب ، وحزب "تودة " الذي لايزال يمتلك تنظيما فعالا في اوربا ، رغم ان الشرطة السرية "السافاك" نجحت في القضاء على قسم كبير من شبكته التنظيمية داخل البلاد ، وخاصة القسم الخاص بالعمال الصناعيين، وانصار مصدق من العلمانيين.

امتلك الزعماء الدينيون شبكات تنظيمية غير رسمية تعتمد على التجمعات في المساجد والاسواق التجارية، كما تمتعوا ايضا بتأييد غير مباشر من جانب تنظيمين سريين هما : " الحركة الايرانية للتحرك الوطني " وهو تنظيم اقامه عام ١٩٦١ انصار الدكتور مصدق الدينيون ، الى الجناح العسكري لهذا التنظيم المسمى ب" مجاهدي اسلام " والذي تكون عام ١٩٧٢ ويتزعم المعارضة الدينية داخل البلاد " اية الله شريعت مداري" وهو فقيه لم يكن يشتغل بالشؤون السياسية في الماضي ، ولكن وفدا من رجال الدين واصحاب المتاجر نجح في اقناعه – في اعقاب مذابح "قم" عام ١٩٧٨ – بإعلان معارضته للنظام . وقد صرح بانه لا يبالي ببقاء الشاه او سقوطه ، ولكنه يصر على اعادة العمل بالدستور[٤٤].

أما المعارضة الدينية خارج البلاد؛ فتزعمها آية الله الخميني الذي طالب ايضا بإعادة العمل بالدستور وبإسقاطه " الملكية المستبدة"، " الغارقة حتى اذانها في دماء الابرياء"[٤٥].

وتالف " اتحاد قوى الجبهة الوطنية " من الاعضاء العلمانيين في "الجبهة الوطنية " التي كان يتزعمها الدكتور مصدق . وقد واصل هذا الجناح من "الجبهة الوطنية" تأييده لمصدق في ١٩٥٢- ١٩٥٣ عندما انشق عنه الجناح الديني بسبب الخلاف حول حقوق النساء وتأميم الشركات الخاصة والتعاون مع حزب "تودة " وطالب برنامج " اتحاد قوى الجبهة الوطنية " بإعادة العمل بالدستور وباتباع " سياسة خارجية وطنية حقا " ، وتأميم الصناعات الرئيسية ، واقامة مجتمع يتسم " بالوطنية لا بالشيوعية او الرأسمالية "[٤٦]. وهناك شائعات تقول ان السفارة الامريكية في طهران كانت على اتصال بزعماء الاتحاد ، وان الولايات المتحدة تأمل ان يتطور الاتحاد الى معارضة حقيقية ولكنها تؤمن بالوسائل السلمية[٤٧]. وعلى الرغم من ان حزب تودة يعد اضعف هذه القوى الثلاث ، فان الحزب قد استرد قوته عندما تخلى قسم من منظمة " فدائيي " عن نشاطهم الفدائي وانضموا الى صفوف الحزب ويتبع حزب تودة ، منذ عام ١٩٥٣ ، سياسة ثابتة تتلخص في تجنب اللجوء الى تكتيك الارهاب ومحاولة حماية تنظيماته في المصانع وتشجيع مؤيديه على الوصول الى مراكز قيادية داخل النقابات العمالية الحكومية[٤٨]. ويؤمن الحزب بان على ايران ان تمر بمرحلة " الثورة الوطنية البورجوازية " قبل تمهيد الطريق " لثورة العمال الاشتراكية " ، ويطالب بإقامة " جبهة متحدة " ضد الدكتاتورية ومن اجل اعادة العمل بالقوانين الدستورية وخاصة تلك التي تحمي حق الاجتماع وتكوين الاحزاب ويؤمن الحزب (مثله في ذلك الاحزاب الشيوعية في اسبانيا اثناء حكم موسوليني) ان اقامة جبهة متحدة مع الطبقة المتوسطة شرط اساسي لنجاح النضال ضد الدكتاتورية ، وان العمل بالدستور يمثل شرطا مسبقا لتحويل الهيكل الطبقي الرأسمالي الى مجتمع اشتراكي[٤٩].

ورغم أنَّ هذه القوى الثلاث تعمل من اجل تحقيق هدف مشترك هو اعادة العمل بالدستور، فانه من غير المحتمل ان تقوم بتكوين جبهة متحركة ذلك انه طالما ظل قادة "اتحاد قوى الجبهة الوطنية " يشعرون انهم في حاجة الى حماية الولايات المتحدة ، فانهم سوف يستمرون في اصرارهم على عدم التعاون مع حزب " تودة "[٥٠]. فضلاً عن ذلك ، فان القادة الدينيين يعتبرون الماركسية خطراً وتحدياً ايديولوجياً للإسلام واصحاب الحوانيت يعتبرونها تهديداً لمصالحهم الاقتصادية، وقد انتقد " اية الله الخميني – عقب مذابح "قم" – النظام بسبب سفور النساء ولكنه اعلن ، ايضا ان الشيوعية " مخدر اجتماعي " ، كما انه صرح لمراسل جريدة "لوموند" الفرنسية – عقب مذابح "تبريز" مباشرة – بانه ينظر الى الدستور باعتباره مجرد طريق لإقامة " مجتمع اسلامي حقيقي " وانه حظر الى انصاره اقامة تحالف ، حتى ولو كان تحالفا تكتيكيا مع اليسار "[٥١].

بالمقابل اتبع النظام تكتيكات متنوعة ومختلفة من اجل اجتياز الازمة بسلام، وواصل الاعتماد بشكل اساسي على القوات المسلحة (وما تكليفه رئيس اركان حرب الجيش غلام رضا ازهاري بتشكيل الحكومة العسكرية القائمة دليل واضح على ذلك والانفاق بسخاء على التسليح ورواتب الضباط وامتيازاتهم العينية، ولا يمكن اتخاذ حادثة احجام قائد الوحدة العسكرية في تبريز عن اصدار الاوامر بإطلاق النار على المتظاهرين عام ١٩٧٨دليلا على وجود معارضة داخل الجيش لان ذلك الحادث لم يتكرر بعد ذلك في أي مكان[٥٢]. وقد انشاء النظام ادارة جديدة للشرطة السرية تحت اسم " كوك " تتركز مهمتها في غرس بذور الخلافات والابقاء على جذوتها القديمة، ويساعد هذه الادارة الجديدة على تحقيق مهمتها ليس فقط التصريحات التي يدلي بها " اية الله الخميني " فحسب، بل وايضا الخط السياسي الذي يتبعه اليساريون المتطرفون في جامعة طهران[٥٣]. ويحاول النظام ايضا ارهاب المعارضة عن طريق استخدام "فرق المقاومة " وهي وحدات شبه عسكرية تتبع "حزب النهضة " فضلًا عن ما يسمى ب"لجان الانتقام " السرية التي تديرها الشرطة السرية "السافاك " وقد قامت المجموعة الاولى – التي تتألف من عدة رجال الشرطة الذين يرتدون ملابس مدنية – بالهجوم على اجتماعات الطلاب والدروس الدينية في المساجد في مناسبات عديدة[٥٤]. اما الجماعة الثانية ، والتي تتهم قادة المعارضة بانهم عملاء الامبريالية الامريكية ، فقد شملت اعمالها اصابة خمسة من اعضاء " رابطة الكتاب " بجراح خطيرة ووضع القنابل والمتفجرات في منازل ومكاتب ثلاث من مؤسسى " اتحاد قوى الجبهة الوطنية " فضلًا عن ثلاثة من المحامين عرفوا بدفاعهم عن الطلاب الذين يقدمون الى المحاكم المدنية بتهمة " اثارة الشغب والفتنة "[٥٥] . وفي الوقت نفسه، اخذ النظام في الحوار والتفاوض مع اقل فئات المعارضة تطرفا ، وخاصة المعارضة الدينية ، وقد اعتذرت الحكومة للإمام شريعت مداري عندما قامت قوات الشرطة باقتحام منزله ، ووعدت بإعادة فتح معهد (فوزية) الديني في قم ، واغلقت دور السينما التي تعرض الافلام الجنسية ، واقالت القائد الرهيب للشرطة السرية "السافاك " وتعهدت بمواصلة عملية العزل والاقصاء لرجاله[٥٦]. كما عمد النظام ايضا الى المبالغة في تصوير الدمار الناتج عن المظاهرات والطبيعة المحافظة للمظاهرات وذلك لغرض بث الخوف في نفوس الانتلجنسيا، واقناع الولايات المتحدة بوقف ضغطها من أجل التغيير[٥٧]. والاكثر اهمية من ذلك كله ، أنَّ النظام حاول ان يمنع موجه المعارضة والتصدي له من الانتشار بين صفوف الطبقة العاملة الصناعية فالنظام يدرك جيدا ان الطبقة المتوسطة قد تستطيع احداث ازمة رئيسية ، ولكنها لا تستطيع القيام بثورة ناجحة دون اشتراك ومساهمة ايجابية من جانب نحو مليوني من العمال الصناعيين[٥٨]. وعلى الرغم ان قسما من العاملين بالمتاجر والعمال غير المهرة في صناعة البناء قد اشتركوا في

المظاهرات الاخيرة ، فانه لم تحدث بعد اضطرابات عمالية على نطاق واسع، لكن ذلك لم يمنع عمال مصافي النفط وعمال الخدمات من مشاركة زملائهم الآخرين في الثورة ضد النظام[٥٩].

وهناك عاملان يفسران هذه الظاهرة . هما العامل الاول : ان الشرطة السرية ركزت اهتمامها خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية ، على المصانع واقامت شبكة واسعة من العملاء والجواسيس تغطي القطاع الصناعي بأكمله ، وقامت بتعيين ضباط الجيش المتقاعدين كمدربين للمصانع ، وكانت تستخدم العنف البالغ الوحشية لتحطيم الاضطرابات العمالية وبينما كان "السافاك " تعامل المعارضة في الجماعات والاسواق بقدر من اللين النسبي وعدم الاهتمام ، فإنها كانت تنظر بجدية بالغة الى الخطر الذي يمثله الصناعيون في المدن والذين كانوا يمثلون القاعدة الجماهيرية لحزب تودة في الحقبة الماضية[٦٠] . أما العامل الثاني:، هو ان حركة التصنيع السريع التي حدثت سنة ١٩٧٨ قد خلقت نقصا في قوة العمل، وخاصة بالنسبة للعمال المهرة، وقد كان هذا النقص من الحدة بحيث اضطر ادارات الشركات الى استيراد العمال من البلاد بعيدة مثل كوريا الجنوبية والفلبين ، وبحيث بلغ تعداد هؤلاء العمال الاجانب نحو ٥٠٠٠٠ عاملا[٦١]. كما ان هذا النقص منح العمال ايضا ورقة ثمينة للمساهمة والمطالبة بأجور اعلى، والقيام بالاضطرابات غير القانونية في حالة رفض الادارة الاستجابة لمطاليبهم، ففي المدة من حزيران ١٩٧٤ ، حدث ما يزيد عن ٢٥ اضرابا عماليا رئيسيا[٦٢]. وقد قامت " السافاك " بتسوية كافة هذه المشاكل عن طريق القاء القبض على زعماء العمال الرافضين والضغط على اصحاب المصانع وادارتها من اجل الاستجابة لمطالب المضربين الاقتصادية، واذا كان الهدف الاول لإدارات المصانع هو تحقيق اكبر قدر من الارباح ، فان هدف " السافاك" الاول هو تحقيق " الهدوء " و"الاستقرار" في القطاع الصناعي ، حتى ولو كان ثمن ذلك زيادة الاجور، ونتيجة لذلك ، فان الصناعيين من المحليين والاجانب لا يكفون عن الشكوى من عدم حدوث تحسن في انتاجية العمال ، وبالرغم من ان الاجور زادت بنسبة ٣٠-٥٠% سنويا في الاعوام الاربع الماضية[٦٣] .

وهكذا ، فاذا كان الازدهار النفطي قد ادى الى تضخم الاسعار وزيادة سخط الطبقة المتوسطة ، فانه قد ادى، ايضا الى زيادة الاجور الحقيقية والتخفيف، نتيجة لذلك، من سخط الطبقة العاملة مؤقتا على الاقل، ولكن النظام حاول ان يهدي من سرعة دوران عجلة التصنيع كي يخفف من سخط الطبقة المتوسطة، اعتقاداً منه ان ذلك سوف يؤدي الى انقاص الطلب على العمال وانخفاض الاجور الحقيقية ، الامر الذي لابد وان يؤدي الى اشعال سخط الطبقة العاملة على الطبقة المتوسطة[٦٤].

إنَّ الازمة التي عانى منها نظام الشاه من جانب الطبقة المتوسطة وعلماء الدين هيأت الظروف الموضوعية لقيام ثورة حقيقية، وهو ما تم فعلاً في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٨ وبداية

عام ١٩٧٩، فسقط النظام تحت أقدام هذه المعارضة التي تمكنت من تهيئة الرأي العام داخل ايران وخارجه لتقبل هذا التغيير الثوري المهم في تاريخ ايران المعاصر.

الخاتمة:

دلت المعلومات التي وردت في البحث على أنَّ نظام محمد رضا بهلوي وصل الى أعلى انحلاله وتدهوره، ولم يعد قادراً على سحق المعارضة التي تمكنت من تنظيم صفوفها تحت قيادة آية الله العظمى السيد الخميني، وعرفت كيف تتحرك باتجاه التغيير الذي من شأنه حسم صراعها مع الشاه لصالحها.

عرفت الزعامة الدينية من أن تكتل كل القوى المعارضة للنظام حولها، وان تستغل كل ثغرة اجتماعية واقتصادية وسياسية للنفوذ من خلالها الى صفوف الجماهير، فاستغلت بنجاح نقاط الضعف الكبيرة في سياسة النظام التي انعكست سلباً على الفئات الاجتماعية في ايران، كما أدانت سياسة الشاه الخارجية، لاسيما علاقاته مع الكيان الصهيوني وارتماءه في احضان الولايات المتحدة الامريكية، فاصبح الطريق مفتوحاً أمامها لإسقاط الشاه عبر التظاهرات والاحتجاجات وتقديم التضحيات الكبيرة التي اثمرت أخيراً عن ازاحة هذا النظام الدكتاتوري المستبد.

وتمكنت المعارضة الدينية خلال المدة التي سبقت ذلك، وبخاصة اواخر عام ١٩٧٨ وبداية العام الذي تلاه من استثمار كل الفرص التي سنحت لها في تحييد الجيش، واستغلال فشل النظام في التغييرات الوزارية التي أجراها، وتخلي اجهزة أمنه عنه، واستطاعت بفضل اساليبها المتعددة من عزل الشاه محمد رضا بهلوي داخلياً وخارجياً، حتى أضحى نظاماً آيلاً للسقوط، الأمر الذي تم انجازه في شباط ١٩٧٩.

الهوامش:

١. للتفصيل عن انقلاب عام ١٩٥٣ الذي نفذه الجنرال زاهدي وبدعم من المخابرات الامريكية والاستخبارات البريطانية يراجع: مايلز كوبلاند، لعبة الأمم. الاخلاقية في سياسة القوة الامريكية، تعريب: مروان خير، بيروت، ١٩٧٠، ص٨٤-٩٠؛

k. Roosevelt, counter coupe, The Struggle for control of Iran, U.S.A., 1979, pp. 105,

S. Zabih, the Mossadegh Era, Root of the Iranian Revolution, U.S.A., 1982, pp. 139-141.

٢. علي رضا اصفهاني، ايران در عهد بهلوي، تهران، ١٣٥٨ش، ص١١٢-١١٣.

3. R.Takeyh, Modern Iran, New York, 1990, p.90.

4. A.Milani, Religion and war in Revolutionar Iran, London, 1999, p. 16.

٥. مقتبس في مارفن م. زوفس وآخرون، ايران في المحنة، تعريب: مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٣،ص١٣.

٦. ينظر: " مذكرات شاه ايران المخلوع محمد رضا بهلوي"، تعريب : مركز دراسات الخليج العربي"، البصرة، ١٩٨٢، ص٦٣-٦٥.

٧. " اطلاعات"(جريدة)، طهرانه، ١/نيسان/١٩٧٧.

٨. خليل اصفهاني، تحولات عصر بهلوي، تهران، ١٣٨١ش،ص١٢٠.

9. "New York Times", 22/April/1976.

١٠. بهروزطهراني، سيرتكويني انقلاب اسلامي، تهران، ١٣٨٠ش،ص١١٨.

١١. جلال طهماسبي، ظهور وسقوط محمد رضا بهلوي، تهران، ١٣٨١ش،ص٩٧.

١٢. شهيد حسن علي، تاريخ تحولات سياسي در ايران بهلوي، تهران، د.ت،ص١١٥.

١٣. كوروش زعيم، تاريخ سياسي معاصر ايران، تهران، ١٣٨١ش،ص٩٥.

١٤. سردار خليل الله ، سلطنت محمد رضا بهلوي، تهران، ١٣٨٠ش، ص ١٢٥-١٢٦.

١٥. ينظر: محمد كامل محمد عبد الرحمن، الفلاح الايراني في العهد البهلوي ١٩٢٥-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٩٩-١٠١؛ محسن نظري، مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في ايران خلال العقود الاربعة الاخيرة، " فصلية ايران والعرب" (مجلة)، العدد الثامن، السنة(٣) ، بيروت، ربيع ٢٠٠٤، ص٩٥.

١٦. " الثورة" (جريدة) ، بغداد، ٢٨/شباط/ ١٩٧٩.

١٧. سيد علي رضا اصفهاني، تاريخ بنج رسالة ايران قا انقلاب اسلامي، تهران، ١٣٨١ش، ص٧٥.

١٨. عبد الله حسين الشمري، ايران في ظل دكتاتورية محمد رضا بهلوي، بلا، ٢٠٠١،ص١١٢.

١٩. حجت مصطفى، جناح هاي سياسي در ايران امروز، تهران، ١٣٨٠،ص٥٨.

٢٠. مرتضى حجتي، تحولات ايران از تأسيس مجلس تا انقلاب اسلامي، تهران، د.ت،ص٨٨.

٢١. محمد علي جلال، دور المنظمات الدولية في مواجهة الدكتاتورية، بيروت، ٢٠٠٣،ص٣٧.

٢٢. " الثورة"، ١٥/نيسان/ ١٩٧٨.

٢٣. مقتبس في : رضا طوسي، ايران وامريكا، تهران، ١٣٨١ش، ص٥٥.
٢٤. المصدر نفسه ، ص٥٦.
25. F.Azimi, The Middle East History , London, 1989, p. 66.
٢٦. ـــــــ .New York Times", 29/3/1977 "
٢٧. مقتبس من : رضا كاشاني، احزاب سياسي در ايران، تهران، ١٣٨١ش،ص١١٢.
٢٨. حسن حسيني، تطورات سياسي در عهد بهلوي، تهران، ١٣٨٠ش، ص ١٥.
٢٩. يسمى احياناً (السفاك). وهي واحدة من أهم الاجهزة الامنية التي اعتمد عليها الشاه. للتفصيل عنها يراجع: أحمد خليل الله مقدم، السافاك واثره في تثبيت الحكم البهلوي، ترجمة :مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤،ص ٨٠-٨٥.
٣٠. حسن حسيني، المصدر السابق،ص١٧.
٣١. المصدر نفسه،ص١٨.
٣٢. مرتضى حجتي، المصدر السابق،ص٨٩.
٣٣. المصدر نفسه ، ص٩٠.
٣٤. حسن حسيني، المصدر السابق،ص١٩.
٣٥. سيد عليرضا اصفهاني، المصدر السابق،ص ٧٦.
٣٦. رضا كاشاني، المصدر السابق،ص ١١٤.
٣٧. المصدر نفسه، ص١١٥.
٣٨. عبد الله حسين الشمري، المصدر السابق،ص ١١٢.
٣٩. بزهان جازاني، المعارضة الايرانية والنظام البهلوي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤،ص١٣.
٤٠. رضا كاشاني، المصدر السابق،ص ١١٧.
٤١. ولد في بلدة صغيرة تسمى (خمين) سنة ١٩٠٢، وهو ابن أحد رجال الدين الكبار في ايران الذين قتلوا في ايران وعمره لا يتجاوز السابعة والاربعين من عمره. درس الخميني في مدينته على يد عدد من المعلمين، وفي سن السادسة عشرة ذهب الى بلدة (اراك) لمتابعة دراسته في مجلس الشيخ الحائري، مؤسس الحوزة العلمية بمدينة(قم).عمل روح الله الخميني في التدريس منذ ١٩٢٨، وانتقل من مدرسة الى أخرى حتى سنة ١٩٤٥ عندما عمل في المدرسة الفيضية بقم. نفي الى تركيا عام ١٩٦٤ حيث مكث فيها لمدة عام، ثم انتقل الى النجف الأشرف، وبقى فيها حتى تشرين الأول ١٩٧٨، حيث غادرها الى فرنسا ووصل عاصمتها باريس في السادس من تشرين الأول ١٩٧٨. عاد الخميني الى طهران في الأول من شباط بعد مغادرة الشاه محمد رضا بهلوي البلاد في الخامش عشر من كانون الثاني ١٩٧٩، لتتسلم المؤسسة الدينية مقاليد الحكم في ايران . توفي في عام ١٩٨٩. " اطلاعات"، ١٢/ حزيران/ ١٩٨٠؛ محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، البصرة، ١٩٨٣، ص ٥٨ -٦٠.
٤٢. سيد علي رضا اصفهاني، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.
٤٣. حجت مصطفى، المصدر السابق، ص ٦٠.

٤٤. سعدي فيروزي، دور رجال الدين في اسقاط حكم محمد رضا بهلوي، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد، ١٩٨٤،ص٩٣.
٤٥. حسن حسيني، المصدر السابق، ص٢٥.
٤٦. برهان جازاني، المصدر السابق،ص ١٥.
٤٧. المصدر نفسه، ص١٧.
٤٨. رضا كاشاني، المصدر السابق،ص ١٢٠.
٤٩. بزهان جازاني، المصدر السابق،ص ١٨.
٥٠. رضا كاشاني، المصدر السابق،ص ١٢١.
٥١. مقتبس من : سعدي فيروزي ، المصدر السابق، ص٩٥.
٥٢. أحمد خليل الله مقدم، المصدر السابق،ص ٨٦.
٥٣. رضا كاشاني، المصدر السابق، ص ١٢٢.
٥٤. أحمد خليل الله مقدم، المصدر السابق،ص ٨٨.
٥٥. رضا كاشاني، المصدر السابق،ص ١٢٤.
٥٦. احمد خليل الله مقدم، المصدر السابق،ص٩٠.؟
٥٧. المصدر نفسه ، ص٩١.
٥٨. عبد لله حسين الشمري، المصدر السابق،ص ١٢١.
٥٩. المصدر نفسه ، ص ١٢٢.
٦٠. أحمد خليل الله مقدم، المصدر السابق،ص ٩٢.
٦١. حسن حسيني، المصدر السابق،ص ٢١.
62. W.H.Forbis, The Fall of the Shah, London, 1990, p 56.
63. R.Chilcote , Iran in 1941– 1979, New York, 1990, p.22.
٦٤. اصغر كمالي، علل سقوط حكومت محمد رضا شاه، تهران، ١٣٨١،ص٦٣.

Political developments in Iran before the Islamic revolution in 1979

M. Dr. Esam Kazem Abdol Reza
M. Dr. Slam Khosrow Jwamir

Mustansiriya University / College of Education

Abstract:

This research aims to study and analyze the political developments in Iran before the 1979 Islamic revolution and had a role foundation for the full of the second Pahlavi monarch after that thise system has justified his survival and continuance in power was not able to meet the intifada Iranians who have made sacrifices large in order to establish a new system the intifada.